الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية

Contractual budget a tool for development under scarcity of economic resources

الأستاذ المساعد الدكتور ناجي شايب الركابي
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص :

للموازنة العامة للدولة العراقية أهمية كبير في حياة اغلب العراقيين فبدونها لا رواتب للموظفين ولا للمتقاعدين ولا للاجهزه الأمنية ولا خدمات بلدية وصحية ، ورغم هذه الأهمية ألا انها تعد بطريقة تسبب في هدر المال العام ، بالإضافة الى معاناة البلد من ظاهرة الفساد المالي والإداري .

وللتخلص من هدر المال العام في الجزء التشغيلي و الأستثماري من الموازنة لا بد من تخطيط و أعداد الموازنة العامة للدولة حسب أسلوب الموازنة التعاقدية وذلك بابرام عقود خدمات بالجانب التشغيلي من الموازنة وعقود مشاركة مع القطاع الخاص وعقود البوت .B.O.T مع الشركات الأجنبية في الجانب الأستثماري من الموازنة ، فضلا عن ذلك فالموازنة التعاقدية تسهم في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة .

Abstract:

The general budget of the Iraqi state a great importance in the lives of most Iraqis, Without them no salaries for employees , retirees , the security services , municipal services and healthy, despite this importance, but it is preparing a manner that caused the waste of public money, in addition to the phenomenon of financial and administrative corruption.

In order to get rid of the waste of public money, at the operational and investment portions of the budget, budget it is necessary to prepare according to mechanisms contractual budget by concluding a service contracts , partnership with the private sector (P3S) and contracts (B.O.T) with foreign companies, as well as the contractual budget, contribute to reducing the state budget deficit.

المقدمة :

تشكل موارد الموازنة العامة العمود الفقري للدولة العراقية وان موارد هذه الموازنة تعتمد بنسبه اكثر من 80% على الإيرادات المتاتية من بيع البترول الذي هبطت أسعاره بالسوق العالمية بدرجة كبيرة مما ولد عجز في الموازنة يقدر بحوالي 30% ، والبلاد في ظرف غير طبيعي اذ الحرب على الإرهاب مستمرة وتستنزف الموارد المالية للبلد ومن جانب اخر فان البنية التحتية للبلد محطمة في اغلب القطاعات و حيث رافق هذه الظروف نزوح وتهجير داخلي وخارجي لعدة ملايين من العراقيين وبنفس الوقت هناك فساد مالي واداري في معظم مفاصل الدولة العراقية.

في ظل هذه الأوضاع والنقص الحاد بالموارد الاقتصادية و الاستنزاف المستمر للموارد الاقتصادية المتاحة فان أسلوب اعداد الموازنة العامة للدولة العراقية ينبغي ان يتغيير كي تعالج جزء كبير من المشاكل المشار اليها أعلاه ، واعتقد بان تخطيط واعداد الموازنة العامة للدولة العراقية ينبغي ان تكون حسب أسلوب نظام العقود او ما يسمى بالموازنة التعلقدية ، اذ تستطيع الآليات المتاحة ضمن الموازنة التعاقدية اذا ما طبقت بشكل مناسب ان تعالج جانبين أساسيين وهما :

أولا : توفير البنية التحتية للبلد من مدارس وجامعات ومستشفيات وشوارع ومتنزهات ومصانع وغيرها من خلال استخدام بعض أليات التعاقد المعمول بها في الموازنة التعاقدية .

ثانيا : الحد بدرجة كبيرة من هدر الأموال نتيجة الفساد المالي والإداري ، اذ ان أسلوب الموازنة التعاقدية بعد ملائمتها مع ظرف العراق وتشكيل لجنة خبراء للتعاقد ترتبط مباشرة برأيس الوزراء ، يمكن ان يحمي الأموال العراقية من الفاسدين والسراق وغيرهم خصوصا عندما يتم التعاقد مع شركات رصينة من اليابان وامريكا واوربا الغربية .

ثالثا : تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال عقود الخدمات مع القطاع الخاص او العام بدلا من تدني مستوى الخدمات المقدمة حاليا الى المواطنين من الجهات الحكومية كالخدمات البلدية والصحية والاجتماعية

المبحث الأول – منهجية البحث

مشكلة البحث:

تُعد الموازنة العامة للدولة العراقية في الوقت الحاضروفق اسلوب الطريقة التقليدية او موزنة البنود التي طبقت عام 1921 في الولايات المتحدة الامريكية وبلدان أخرى وظهر بعدها أربعة أساليب الا ان العراق لا زال يستخدم ذلك الأسلوب القديم ، وان هذا الأسلوب يعاني من :

أولا : ضعف الرقابة على الصرف رغم كثرة الإجراءات الروتينية .

ثانيا : ضعف تقويم الأداء للجهات المنفذة للمشاريع وبالتالي يتم صرف الأموال دون الحصول على منجز يقابل تلك الأموال المصروفه .

وبالرغم من مرور ثلاثة عشر سنه وصرف الأموال الطائلة الا ان حال البلد لم يتغير ، بل ان المتبقي من البنى التحتية تستهلك بدرجة كبيرة سواء كانت طرق ،ابنية ، مؤسسات صحية واجتماعية وغيرها وكان الافضل ان تقوم وزارة التخطيط بحملة كبرى لإعادة هندسة العمليات في جميع مؤسسات الدولة العراقية وبالذات في تلك المؤسسات التي تحقق خسائرتشعيلية او متوقفه وذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة كما حصل في جنوب افريقيا وغيرها من البلدان .

هدف البحث :

يهدف البحث الى استخدام أسلوب حديث في تخطيط واعداد الموازنة العامة للدولة العراقية من شانه ان ينعكس بشكل إيجابي على مخرجات الموازنة العامة للدولة فالمواطن سوف يلمس بشكل مباشر ما تحققة الموازنة بجانبها الاستثماري من مشاريع وبنى تحتية لمختلف القطاعات الخدمية ، الصناعية في نهاية كل سنة مالية او على الأقل نرى بدايات صحيحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية وأيضا تحسن واضح في جودة الخدمات في الجانب التشغيلي للموازنة .

فرضية البحث :

ان استخدام أسلوب الموازنة التعاقدية في تخطيط واعداد الموازنة العامة للدولة العراقية سوف يؤدي الى :

أولا : تحقيق الرقابة الفعالة على الأموال العراقية التي يتم انفاقها سنويا من الموازنة العامة للدولة العراقية .

ثانيا : الحصول على مشاريع فعلية او بنى تحتية يمكن قياسها كميا من خلال استخدام بعض أليات التعاقد بالموازنة التعاقدية .

ثالثا : تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من الظرف غير الطبيعي الذي تمر به الموازنة العامة للدولة العراقية نتيجة للانخفاض أسعار البترول والحرب التي يخوضها العراق ضد الإرهاب وما يستنزف ذلك من موارد مالية كبيرة أدت الى ارتفاع نسبة عجز الموازنة وبنفس الوقت حاجة العراق الملحة الى بنى تحتية أساسية من مدارس ومستشفيات وخدمات بلدية وصحية وغيرها .

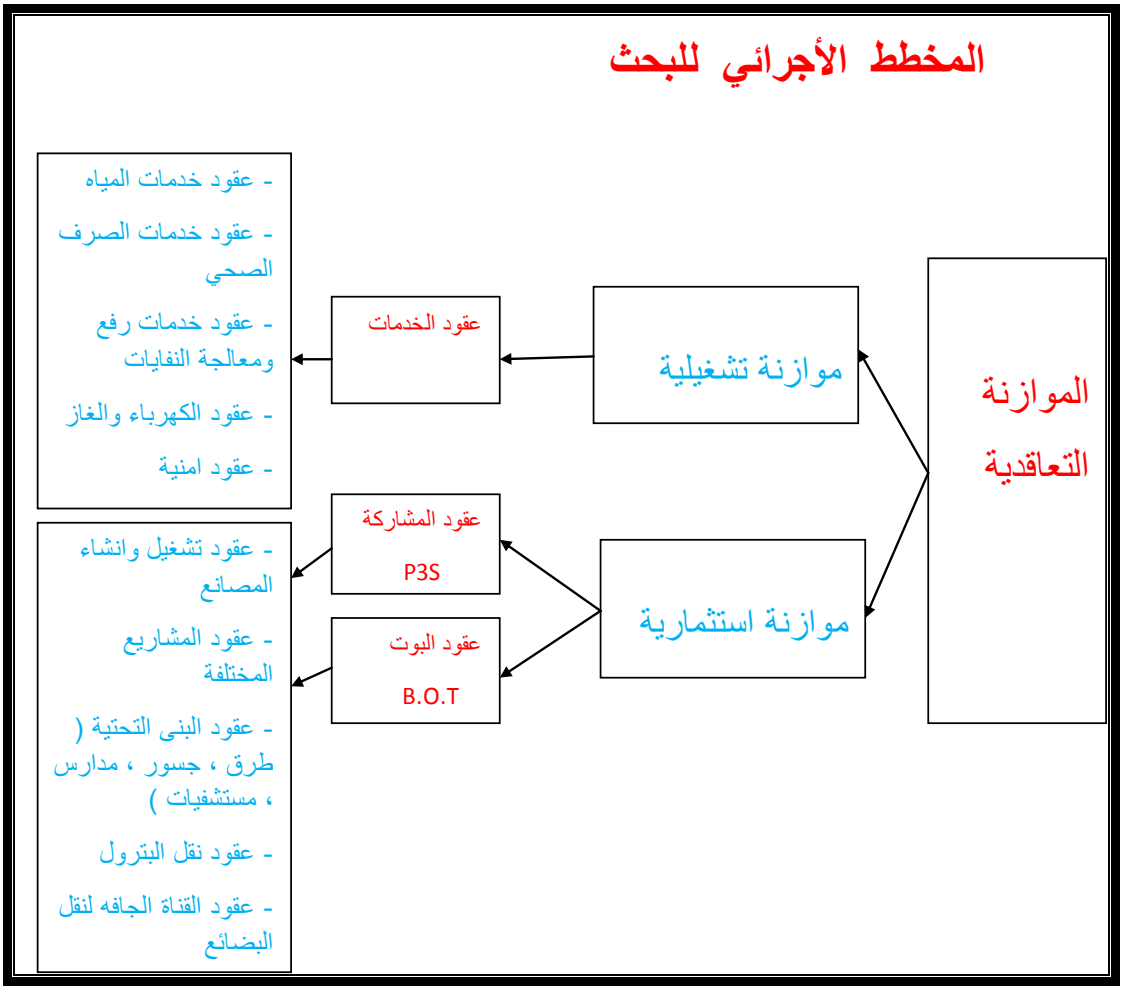

أسلوب البحث :

أعتمد الباحث على الدراسات والبحوث المنشورة وأيضا على الاستبانة في الحصول على البيانات من عينة البحث البالغ عددها 25 استبانة ، أذ تم اعداد الاستبانة لتكون من محورين الأول يتناول دور الموازنة التعاقدية في بناء نظام رقابة فعال لمنع الهدر والتلاعب واختلاس المال العام والثاني يركز على مساهمة الموازنة التعاقدية في تخفيض عجز موازنة الدولة العراقية من خلال عقود الخدمات وعقود المشاركة P3S وعقود البوت .B.O.T.

المبحث الثاني – الأطار النظري للموازنة التعاقدية

مفهوم الموازنة العامة :

يمكن النظر لمفهوم الموازنة العامة من عدة زوايا فهناك المفهوم القانوني ، السياسي ، الأقتصادي ، التخطيطي ، الأداري ، الرقابي ، الا ان الموازنة العامة للدولة من وجهة النظر المحاسبية هي كشف يبين النفقات التي تصرفها الدولة والايرادات التي تحصل عليها ، وتوفر الدولة من خلال الموازنة ملايين فرص العمل للعاملين فيها وتقدم مختلف الخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية الى شرائح واسعة من المجتمع .

ويمكن تصور أهمية الموازنة عندما يتوقف تقديم الخدمات والرواتب والأجور الى شرائح واسعة من المجتمع مثل الموظفين والمتقاعدين والجيش والشرطة والرعايا الأجتماعية ، وهناك خمسة أساليب لاعداد الموازنة العامة للدوله ، أربعة منها ابتكرة وطبقت في الأراضي الامريكية وانتقل تطبيقها الى بلدان العالم ، اما الخامسة فقد ابتكرت عام 1995 في الدول الاسكندنافية وطبقت في بلدان اوربا وامريكا والصين وغيرها .

أساليب تخطيط واعداد الموازنة العامة : (جدوع ، 22: 2015)

سيتم استعراض بشكل موجز أساليب تحطيط واعداد الموازنات مع ابرز مميزاتها وعيوبها وهي كالاتي :

أولا : موازنة البنود او الاعتمادات (الموازنة التقليدية) Traditional Budget

بدا تطبيقها في أمريكا علم 1921 على أساس انها موازنة تنفيذية لجميع قطاعات الدولة ويتم تصنيف النفقات على أساس وظيفي كبرامج ومشاريع ووظائف وكذلك بتصنيف اقتصادي الى نفقات جارية واستثمارية وعلى هذا الأساس يتم تجميع المصروفات ذات الطبيعة الواحدة الى قطاعات او مجموعات متجانسة رئسية (أبواب) وفرعية (بنود) ، وابرز عيوبها :

1- ضعف الرقابة على الصرف على الرغم من كثرة الإجراءات الروتينية والتركيز على الإجراءات الشكلية والقانونية كما هو الحال في الدولة العراقية اذ يتم الصرف على ذات المشروع الأكثر من مرة وباستخدام عدة أساليب ملتوية ، فعلى سبيل المثال الشارع الرئيسي بين البياع وحي العامل والمؤدي الى اليرموك تم الصرف علية للاكثر من ثلاثة مرات الأولى تم وضع الطابوق المقرنص على جانبي الجزرة الوسطية والثانية تم رفع الطابوق المقرنص من الجزره الوسطية والبدء بتشجيرها والثالثة تم وضع سياج حديدي والرابعة تم رفع السياج الحديدي وكل هذه الأموال صرفت على الجزره الوسطية للشارع دون ان تمنعها الرقابة الداخلية والتدقيق في أمانة بغداد .

2 – ضعف تقييم الأداء للجهات المنفذة للمشاريع ، اذ يتم التركيز على النفقات (المصروفات) دون الاهتمام بالمشاريع التي يتم الحصول عليها وبذلك من الصعب قياس كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية خصوصا وان المشاريع تباع لاكثر من مرة . وقد تخلت أمريكا ودول عديدة عن اسوب موازنة البنود منذ فتره طويله وطبقت

أساليب أخرى ، اما العراق فلا زال يستخدمها في اعداد الموازنة العامة للدولة رغم عيوبها ، ولسوء الحظ فقد رافق هذه العيوب الفساد الإداري والمالي المدعوم سياسيا مما أدى الى فقدان الأموال وضياع الفرص دون الحصول على أي منجز او مشروع وان تم الحصول علية فيكون بتكاليف مرتفعة وبجودة منخفضة. وبصراحة فان استمرار الدولة العراقية في اعتماد اعداد موازنتها العامة على أساس موازنة البنود او الموازنة التقليدية سيؤدي الى المزيد من هدر الموارد الاقتصادي المتاحة دون الحصول على أي منجز او مشروع وهذا ما نشاهده في العراق من عام 2003 ولحد 2016 .

ثانيا : موازنة البرامج والأداء Performance Programming Budget

في عام 1954 قدم الأمريكي ديفيد نوفيك مفهوم موازنة الأداء وكيفية تطبيقها الى وزارة الدفاع الأمريكية ، ثم كلف الكونكرس الامريكي السناتور هوفر لدراسة وتطوير أسس وقواعد الموازنة الفدرالية على أساس موازنة الأداء حسب معايير ومؤشرات كلفوية دقيقة ، في عام 1965 ظهر مفهوم موازنة البرامج وألأداء وجذب اهتمام العديد من دول العالم الأمر الذي دعا الأمم المتحدة الى اصدار منشور بعنوان موازنة البرامج . ومن ابرز مزايا هذا النوع من الموازنات هو الأتي : (د. ماهر وأخرون ، 36 :1998)

1- إعطاء الأجهزة الحكومية صورة واضحة عن كلفة المشاريع الاستثمارية التي تنفذها ضمن الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية .

2- تحديد محاسبة المسؤولية لمدراء الوحدات الحكومية عن المشاريع التي تنفذ خلال السنة ضمن الموازنة العامة للدولة من حيث التخطيط و التنفيذ وتقييم الأداء و مقدار التخصيصات المالية المطلوبة لتلك المشاريع ، وهذا الأمر غير موجود في الموازنة التقليدية .

3- يتم مقارنة نسب انجاز الأداء الفعلي مع ما مخطط بموجب الموازنة وحسب المعايير الكلفوية ، الامر الذي فعّل دور الرقابة والتدقيق من خلال الربط بين المدخلات والمخرجات مع التركيز على ما تم إنجازه من المخرجات .

ثالثا : التخطيط – البرمجة – الموازنه Planning Programming Budget

رغم المزيا العديدة التي تتمتع بها موازنة البرامج والأداء مقارنة بالموازنة التقليدية او موازنة البنود وتطبيقها في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، كندا ، السويد ، تشيلي ، كولومبيا ، مصر ، اندونيسيا، الهند وغيرها ، الا ان هذا الأسلوب أخفق في الربط بين الأهداف الفرعية والأهداف القومية واقتصاره على المشاريع ذات الأجل القصير وغياب المفاضلة بين المشاريع من حيث الكلفة والمنفعة، لذلك ظهر هذا النوع من الموازنة في وزارة الدفاع الامريكية في الفتره الذي زاد انفاق الوزارة نتيجة للارتفاع كلفة الحرب في فيتنام و قلة الموارد اللازمة لذلك الانفاق ، وفي عام 1962 تبنت وزارة الدفاع هذا النوع من الموازنات ونجحت في تخطيط الانفاق الحربي وترشيدة وتحقيق اعلى منفعة باقل كلفة عن طريق المفاضلة بين البدائل من حيث الكلفة والمنفعة المتحققة بحيث يتم تبني المشاريع التي تكون المنفعة اكثر من الكلفة . (سلوم وأخرون ، 110 : 2007) .

وفي عام 1966 بدأت أمريكا بتطبيق هذا الأسلوب في الموازنة الفدرالية بناءا على أمر الرئيس الأمريكي جونسون، واستخدم هذا الأسلوب من قبل الشركات الامريكية العملاقة ومؤسسات القطاع الخاص .

ان اهم مزايا هذا النوع من الموازنات هو الاتي : (الحجاوي ، 186 :2004)

1- دراسة المشاريع من حيث الأهمية والجدوى الاقتصادية واختيار البديل المناسب لتنفيذها بناء على مؤشرات ومعايير كلفوية تأخذ بالاعتبار معيار الكلفة والمنفعة .

2- ترشيد انفاق الموازنة العامة للدولة نتيجة للمفاضلة بين المشاريع والربط بين كلفة المدخلات والمخرجات للمشاريع المختلفة .

3- الربط بين التخصيصات المالية للمشاريع السنوية والمشاريع طويلة الاجل .

رابعا : الموازنة الصفرية Zero Base Budget

مما لا شك فيه ان لكل أسلوب من أساليب اعداد الموازنة العامة للدولة مزايا وعيوب لذلك نرى العالم يتحول من أسلوب الى اخر بناءا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمر بها ، وبنفس الوقت فان ما يميز هذه الأساليب هو تقدم بعضها على البعض الاخر ، وكل جيل منها يحاول معالجة عيوب الجيل السابق له لذلك من غير المنطقي التمسك بموازنة البنود التي مضى على ظهورها اكثر من 90 عام كما هو في العراق .

استخدمت شركة تكساس للاجهزه الحاسبات الالكترونية الموازنة الصفرية عام 1970 في اعداد موازنتها العامة بهدف تخفيض نفقاتها بنسبة 5% حيث ان الشركة تمر بظروف مالية غير مواتية ، في عام 1973 اطلع جيمي كارتر على هذا الأسلوب في الموازنات وامر بتطبيقة في ولاية جورجيا حيث كان حاكما للولاية ، وبعد نجاح تطبيقها واصبح فيما بعد رئيسا للولاياة المتحدة الامريكية امر ان يعمم هذا الأسلوب على الموازنة الفيدرالية ، في عام 1977 تم تطبيق هذا الأسلوب في دول السوق الاوربية المشتركة وفي العديد من الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسية .

الموازنة الصفرية تبنى على أساس :

1- دراسة المشاريع والبرامج للسنة المالية السابقة و تحديد البرامج التي تتوقف والبرامج التي يتطلب الاستمرار بتنفيذها ، وبنفس الوقت تحديد البرامج والمشاريع للسنة المالية الحالية على ان يرعى مبدأ الكلفة والمنفعة واختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة .

2- تخصيص المبالغ اللازمة في الموازنة لتغطية البرامج والمشاريع (مشارع السنة الحالية والسنة السابقة التي ينطلب اتمامها في السنة الحالية بعد تقييم جدواها) التي يتم المباشرة بتنفيذها في بداية السنة الجديدة.

3- الانطلاق بتنفيذ المشاريع والبرامج من بداية السنة المالية أي من الصفر مما يؤدي الى زيادة الانفاق في بداية السنة المالية لغرض استنفاذ التخصيصات المالية وقد سميت بالموازنة الصفرية لانطلاقها من الصفر في بداية كل سنة مالية. (العبيدي واخرون ، 40 : 1998)

خامسا : الموازنة التعاقدية Contract Budget

مفهوم الموازنة التعاقدية :

تعني اعداد الموازنة العامة للدولة على أساس نظام العقود او الصفقات بين جهة منفذة (شركات اجنبيه ، شركات محلية ، شركات القطاع العام) والحكومة المركزية او الفدرالية ، أي ان الدولة تطرح مشاريعها امام الجهات المنفذة لغرض التعاقد معهم على تنفيذ تلك المشاريع باقل كلفة ممكنة وباعلى منفعة يتم الحصول عليها وعلى ان

يأخذ بالاعتبار عنصر الزمن في تنفيذ المشاريع ويمكن قياس ذلك كميا . وتستخدم حاليا في العديد من البلدان مثل كندا ، أمريكا ، الصين ، اليابان ، اوربا ، وان اول محاولة لتطبيق هذه النوع من الموازنة عام 1996 م في وزارة المالية النيوزلندية (الرشيدي والمفلح ، 1 :2015) .

اما في العراق هناك خصوصية تتمثل بنقص الخبرة وقلة الشركات العراقية ذات الكفاءه ، مما اطال من فترة تنفيذ المشاريع ورفع كلفتها على حساب المواطن العراقي ومن ثم خسارة الوقت ، لذلك فان التعاقد يجب ان يكون بين لجنة عليا من الخبراء ترتبط برئيس الوزراء مباشرة والشركات العالمية كي يلمس المواطن المشاريع التي يتم إنجازها .

مزايا الموازنة التعاقدية : (سلوم واخرون ، 115: 2007)

1- تساعد في تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي تواجه الإدارات الحكومية و بالذات القضاء على الروتين الحكومي وسوء الأداء وانخفاض جودة الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين و ذلك من خلال ابرام عقود الخدمات في الجانب التشغيلي من الموازنة.

2- إعادة صياغة الموازنة العامة للدولة بشكل يساعد على ربط الموازنة بالتخطيط طويل الاجل للمشاريع التي تتطلب ذلك .

3- تساعدت على تنفيذ المشاريع الحكومية بكفاءه واقتصادية مما يؤدى الى توصيل مخرجات المشاريع الى المواطنين وترشيد الانفاق العام .

4- تحد بدرجة كبيرة من الفساد المالي والإداري الذي يضرب اطنابه في العراق .

5- تؤدي الى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بابرام عقود مشاركة P3S مع القطاع الخاص وعقود البوت .B,O.T في توفير البنى التحتية للبلاد .

6- ان الاليات التي تستخدم في تحديد المشاريع ذات الأهمية النسبية للجمهور سوف تساعد في الاستقرار السياسي والأمني والمعنوي للشعب وهي كالاتي :

أولا – تحدد المشاريع المخطط تنفيذها في الموازنة ثم تعلن للمواطنين ويتم مناقشتها بوسائل الاعلام الامر الذي قد يتطلب تعديل الأولويات في تنفيذ المشاريع وان الهدف من هذه الخطوة كي يكون الجمهور رقيب بالإضافة الى رقابة الاطراف المشرفة على العقود.

ثانيا – يتم اعلان المشاريع المتفق عليها في الخطوة أولا أعلاه على الشركات العالمية وتحدد الدول التي يتم التعاقد مع شركاتها كاليابان ، المانيا ، فرنسا ، أمريكا ، بريطانيا وغيرها من الدول المتقدمة اذ ان لهذا الاجراء اثر إيجابي على نفسية المواطن بسبب ما يعانية من انتشار الفساد المالي والإداري وضعف الثقة بالطبقة السياسية.

ثالثا – يتم الإعلان عن أسماء الشركات الفائزة بالمشاريع وجنسياتها ولا باس من ان يقدم مدير الشركة ابرز الاعمال التي نفذتها خلال الأعوام العشرة الأخيرة .

رابعا – يشترط على تلك الشركات الفائزة بعقود المشاريع (عقود خدمات ، عقود مشاركة ، عقود البوت) ان لا يكونوا مقاولين ثانويين بل الشركات المتعاقدة هي التي تنفذ المشاريع ويتم التركيز على جودة مخرجات العقد وعلى عنصر الوقت .

خامسا – ابعاد الأجهزة الرقابية عن عمل الشركات ومحاسبة هذه الشركات يتم من خلال تطبيق شروط العقد التي تحدد فية مخرجات المشاريع والوقت والكلفة ويتم الاستعانة بالخبراء في تحديد اهداف كل مشروع ويمنع التدخل الحكومي بعمل الشركات الأجنبية كي لا يدخل اليها الفساد .

أنواع عقود الموازنة التعاقدية :

ان أنخفاض أسعار البترول أدى الى ندرة الموارد الاقتصادية للدولة العراقية وتحقيق عجز واضح في الموازنة مما يتطلب البحث عن صيغ جديدة من شأنها تخفيض عجز الموازنة وتوفر السلع والخدمات الى شرائح واسعة من المجتمع وأيضا تسهم في تنفيذ البنى التحتية وهذة الصيغ توفر تمويل غير مباشر الى الموازنة العامة للدولة وهي بانواع مختلفة الا انها تشترك بمجملها بالاعتماد على القطاع الخاص المحلي او الأجنبي وعلى شركات القطاع العام والشركات الأجنبية واهم هذه الصيغ هي : (جدوع ، 29 : 2015)

أولا : عقود الخدمات

وهي عقود تبرم مع القطاع الخاص او العام وتتعلق بالجانب التشغيلي من الموازنة من اجل توفير أنواع عديدة من الخدمات البلدية ، الصحية و الاجتماعية الى المواطنين وتشمل هذه العقود (عقود توفير المياه الصالحة للشرب ، عقود النظافة ورفع النفايات ، عقود التشجير ، عقود الخدمات البريدية ، عقود الخدمات الصحية ، عقود الاتصالات وغيرها)

ثانيا : عقود مشاريع المشاركة P3S

تعد عقود مشاريع المشاركة احد اشكال التعاون بين القطاعيين العام والخاص وبموجبها يقوم القطاع الخاص في تمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة بعض الخدمات العامة والمشاريع الإنتاجية وحسب صيغ تعاقدية معينة يتفق عليها الجانبين كما في صناعة الكهرباء وغيرها، وهناك نماذج عديدة لعقود المشاركة مع القطاع الخاص يمكن ان تختار الدولة الصيغة المناسبة لها حسب طبيعة المشروع المراد مشاركة القطاع الخاص فية وفي أدناه نماذج من عقود المشاركة :

شكل (1) نماذج من عقود المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص ضمن الموازنة التعاقدية

ت	نوع العقد	التفاصيل
1	**عقد توفير قوى عاملة**	يقوم القطاع الخاص بتوفير العمالة لبعض المشاريع مثل مشاريع التنظيف والصيانة
2	**عقود فنية**	يقوم القطاع الخاص بتوفير العمال المهرة والمهندسين والخبراء التي تحتاجهم بعض المشاريع المشتركة
3	**عقود المقاولات**	يقوم القطاع الخاص بتوفير مستلزمات المقاولات من مواد وغيرها وحسب متطلبات عقد المقاولة ولا يشترط ان تكون عقود بناء فقط بل مطلقة تشمل بناء مصانع وتشغيلها
4	**عقود تأجير**	يقوم القطاع الخاص بتوفير الموجودات من خلال عقود الايجار طويلة الاجل وبالذات للمشريع العملاقة مثل مشاريع انابيب ضخ الغاز والبترول و ملحقاتها
5	**عقود الإنتاج**	يقوم القطاع الخاص بتوفير مستلزمات الإنتاج وتشغيل المصانع ذات الأهمية الكبيرة لقطاعات واسعة من المجتمع
6	**عقود الامتياز**	يقوم القطاع الخاص بالاستثمار الإنتاجي او الخدمي لفترة طويلة وبموجب شروط معينة ضمن عقد الامتياز
7	**عقود المساطحه**	يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في مساحات معينة من الأرض ولفترة طويلة مثل بناء المتنزهات وإقامة مدن صناعية وحسب شروط العقد

ثالثا : عقود مشاريع البوت B.O.T (Build–Own–Operate–Transfer)

يقصد بعقود مشاريع البوت تلك المشاريع التي تعهد بها الحكومة الى احدى الشركات المحلية او الأجنبية العامة او الخاصة لانشاء مشروع معين وادارته وتحَمل كافة تكاليفة بموجب عقد مع الحكومة وتحت رقابتها وبعد انتهاء مدة العقد تنقل ملكية المشروع الى الدولة وتمتاز عقود البوت بتوفير البنى التحتية للبلاد في ضل ندرة الموارد الاقتصادية وما يرافقها من عجز في الموازنة العامة للدولة واعتقد ان تلك العقود مناسبة جدا للعراق اذا ما احسن توظيفها ، وهناك العديد من الصيغ في هذا النوع من العقود وهي كالاتي :

شكل (2) نماذج من عقود مشاريع البوتB.O.T بين الدولة والشركات الاجنبية ضمن الموازنة التعاقدية

ت	نوع العقد	التفاصيل
1	عقد (بناء- تملك – تشغيل – نقل الملكية) Build-Own-Operate-Transfer	تقوم الشركة الأجنبية ببناء المشروع وتشغيلة لفترة طويلة بحيث تسترجع كلفتة مع الأرباح وفي نهاية مدة العقد تحول ملكيتة الى الدولة
2	عقد (بناء- تاجير- نقل الملكية) Build- Lease- Transfer	تقوم الشركة الأجنبية ببناء المشروع وتاجيره للغير وبعد انتهاء عقد الاجارة الطويلة واسترجاع كلفتة مع الأرباح تحول ملكيتة الى الدولة
3	عقد (تاجير – تجديد – تشغيل – نقل الملكية) Lease- Renovate- Operate – Transfer	تقوم الشركة الأجنبية بايجار مشروع قائم بايجار طويل الاجل ثم تجدده وتشغله وبعد استرجاع كلفتة مع الأرباح وفي نهاية مدة عقد الأيجار تعود ملكية عمليات التجديد والبناء الإضافي الى الدولة

(جدوع ، 31 : 2015)

علما بان كل صيغة من صيغ العقود تتناسب مع قطاع معين او نشاط معين فمثلا فان العقد رقم (1) يناسب مشاريع البنى التحتية الأستراتيجية مثل مشاريع ضخ الغاز والبترول عبر مسافات طويلة تتخللها الجبال والصحاري وربما البحار ، والعقدرقم (2) يناسب بناء الجسور العملاقة والطرق السريع وغيرها من مشاريع البنى التحتية الأخرى ، اما العقد رقم (3) يناسب معامل ومصانع القطاع الصناعي والقطاع الزراعي والسياحي في العراق حيث انها قائمة ولكن متوقفه عن العمل او تعمل ولكن تحقق خسائر وغيرها .

مستلزمات تطبيق عقود الموازنة التعاقدية :

ويرى الباحث ان مستلزمات تطبيق عقود الموازنة التعاقدية هي كالاتي :

أولا : نظرا للانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في معظم الأنشطة الحكومية ، ولغرض حماية عقود الموازنة التعاقدية منها فلابد من تشكيل لجنة خبراء ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتتبنى هذه اللجنة كل ما يتعلق بعقود الموازنة التعاقدية سواء كانت تشغيلية او استثمارية وكالأتي :

1- تتحمل لجنة الخبراء اعداد البنى التحتية من التشريعات والقوانين والأنظمة التي تسهل عملها عند التعاقد مع الاطراف الداخلية والخارجية بموجب أليات الموازنة التعاقدية .

2- تقوم لجنة الخبراء باستلام المشاريع المقترحة من القطاعات المختلفة للدولة العراقية وترتيب تنفيذها حسب أهميتها وحاجة المجتمع اليها بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لكل مشروع .

3- ترتبط بلجنة الخبراء هيئات او لجان متخصصة ذات طابع فني لمتابعة المشاريع التي يتم تنفيذها بناءا على معايير تتعلق بالكلفة والجودة وفترة التنفيذ ويتم المفاضلة بين الشركات في إحالة العقود بناءا على

ذلك ثم يتم تحديد محاسبة المسؤولية لكل مشروع او مرحلة من مراحلة واعداد قاعدة بيانات لكل مشروع لتسهيل عملية متابعة تنفيذه وتحديد الانحرافات التي تحصل ومعالجتها اول بأول .

ثانيا : يتم الشروع بالتعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة على تنفيذ عقود الاستثمار بموجب أليات التعاقد في الموازنة التعاقدية على ان ينشر كل عقد في وسائل الاعلام وتنظم ندوات تلفزيونية لشرح المنفعة المتوقعة لكل مشروع وفترة انجازة و يشترك بها ممثل الشركة واحد أعضاء لجنة الخبراء والمختصين الاخرين وان الهدف الرئيسي من ذلك هو تحقيق الشفافية وكسب ثقة المواطنين وتحقيق الرقابة الشعبية عبر السلطة الرابعة .

ثالثا : إيقاف عمل الجهات الرقابية والحكومية الأخرى بقدر تعلق الامر بعقود الموازنة التعاقدية (عقود خدمات ، عقود مشاركة ، عقود البوت) وذلك لمنع تسلل الروتين الحكومي والفساد المالي اليها ويتم وضع آليات المتابعة والمراقبة من قبل لجنة الخبراء .

المبحث الثالث

دراسة متغير الموازنة التعاقدية كاداة للرقابة الفعالة على الموارد الاقتصادية ومتغير الموازنة التعاقدية عبر أليأتها أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية.

أولا : أساليب جمع البيانات.

لأثبات فرضية البحث فقد تم تصميم استبانه مكونة من محورين ، المحور الأول صمم لكي يقيس دور الموازنة التعاقدية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الأنشطة التشغيلية والاستثماريه للدولة ويتكون من عشرة أسئلة ، امينة الموارد العامة للدولة ويتكون من احد عشر سؤالا ، وكان عدد استمارات الاستبانة خمسة وعشرون استمارة ، وتم استخدام مقياس ليكرت ذي الدرجات الخمسة Five Point Liker Scale .

ثانيا : توصيف المعلومات العامة لعينة البحث .

جدول رقم (1) يبين توصيف لعينة البحث من حيث الشهادة واللقب العلمي

اللقب العلمي \ الشهادة	دكتوراه	شهادة المعهد العالي للمحاسبة	ماجستير	دبلوم عالي	المجموع
استاذ	3	-	-	-	3
أستاذ مساعد	9	1	-	-	10
مدرس	4	-	-	-	4
مدرس مساعد	-	-	7	1	8
المجموع	16	1	7	1	25

الجدول رقم (1) يبين ان نسبة حملة الدكتوراه ، شهادة المعهد العالي للمحاسبة ، الماجستير ، والدبلوم العالي هي 64% ، 0.4% ، 28% ، 0.4% على التوالي وان النسبة حسب اللقب العلمي ، أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس ، مدرس مساعد هي 1.2% ، 4% ، 1.6% ، 3.2% على التوالي وهذا يعني ان الباحث اعتمد على عينة من ذوي الأختصاص في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال والاختصاصات الأخرى وكانت اجاباتهم مفيدة وبناءا عليها تم التحليل الأحصائي للبحث .

ثالثا :اختبار صدق وثبات الاستبانة:

اجريت على الاستبانه الاختبارات الأتية للتحقق من صدقها وثباتها وعلى النحو الاتي :

1- اختبار صدق المحتوى .

ويقصد به قدرة الاستبانة للتعبير عن الهدف الذي صممت من اجله . هناك عدة طرق لقياس صدق الأستبانة وان اهمها واكثرها شيوعا ودقة هي طريقة المقارنة الطرفية (The comparison of Extreme Groups) وتتلخص فكرة هذه الطريقة بترتيب نتائج الاستبيان ترتيبا تصاعديا وتقسم الى مجموعتين ويتم اختيار 27% من اعلى الدرجات كمجموعة اولى و 27% من اوطا الدرجات كمجموعة ثانية ويتم احتساب اختبار (t) حسب الصيغة الأتية :

$$t = \frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{\sqrt{\frac{S_1^2}{n_1} + \frac{S_2^2}{n_2}}}$$

$\bar{x}_2, \bar{x}_1$ هما متوسط المجموعة الاولى ومتوسط المجموعة الثانية على التوالي .

هما تباين المجموعة الاولى وتباين المجموعة الثانية على التوالي . S_2^2, S_1^2

ثم نقارن قيمة t المحسوبة (7.25) مع قيمة t الجدولية (1.645) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (1.28) فاذا تبين ان المحسوبة اكبر من الجدولية فهناك فروق بين المتوسطين ويكون الاستبيان صادقا في قياسه والعكس صحيح .

2 - اختبار ثبات الأستبانة

يقصد بالثبات ان مقياس الاستبانة يعطي نفس النتائج عند تطبيقة على مجتمع الدراسة بعد فترة من الزمن . وتوجد طرائق احصائية عديده لبيان مدى ثبات مقياس الاستبانة وتعتمد جميعها على فكرة معامل الارتباط ومن اهم الصيغ واكثرها صلاحية وشيوعا هي صيغة جتمان .Guttmann L. A .

$$R = 2(1 - \frac{S_1^2 + S_2^2}{S^2})$$

معامل الثباتR

S_1^2 تباين درجات الاسئلة الفردية

تباين درجات الاسئلة الزوجية S_2^2

تباين درجات جميع الاسئلة S^2

الجدول رقم (2) يبين نتائج الصدق و معامل الثبات

الاستبيان	المحسوبة (الصدق)t	معامل الثبات R
الموازنة التعاقدية كاداة فعاله للرقابة على الموارد الاقتصادية	8.33	0.79
الموازنة التعاقدية عبر الياتها اداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الأقتصادية	8.26	0.83
الاجمالي	8.30	0.82

مع العلم ان القيمة الجدولية لاختبار الصدق (1.645) في حين ان القيمة المحسوبة كانت اكبر من الجدولية وهذا يؤكد صدق مقياس الاستبانة. كما ان معامل الثبات اكثر من 0.5 والذي يؤكد ثبات مقياس الاستبانة .

3- أختبار مدى أختلاف أراء عينة البحث عند الإجابة على أسئلة الأستبانة .

الجدول (3) يوضح درجة الاختلاف في آراء عينة البحث بخصوص كل محور من محاور الأستبانة ، فمعامل الاختلاف لمحور الموازنة التعاقدية كاداة فعالة للرقابة على الموارد الاقتصادية بلغ (6.6057) في حين معامل الاختلاف لمحور الموازنة التعاقدية عبر آلياتها أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية بلغ (6.8976) ويعود سبب تقارب معامل الاختلاف بين المحورين الى تجانس عينة البحث والرؤيا المتشابهه تجاه موضوع البحث .

جدول (3) يبين مدى الاختلاف في آراء عينة البحث عند الإجابة على فقرات الاستبانة

محاور البحث \ المقياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الموازنة التعاقدية كاداة فعاله للرقابة على الموارد الاقتصادية	4.34	0.657	6.6057
الموازنة التعاقدية عبر الياتها اداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الأقتصادية	4.38	0.635	6.8976

رابعا : تحليل إجابات عينة البحث .

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأختبار T .

يبين الجدول (4) تحليل إجابات عينة البحث لمحور الموازنة التعاقدية كأداة فعَاله للرقابه على الموارد الأقتصادية ، اذ ان المتوسط الحسابي لهذا المحور يتراوح بين 28.386 للسؤال الثاني (قياس كلفة الخدمات التي تقدمها الشركات التي تم التعاقد معها لكي يتم مراقبة سعر بيعها الذي تحددة الشركات لتلك الخدمات مثل أسعار خدمات استخدام الطرق او الجسور او الخدمات الصحية او التعليمية) و 39.102 للسؤال الأول (يمكن استخدام أساليب حديثة في الرقابة مثل استخدام التكاليف المعيارية والمقارنة المرجعية والموازنات لغرض الرقابة على المشاريع من حيث الكلفة وكفاءة الأداء) ، اذ يظهر التحليل تباين في وجهات النظر حول الدور الرقابي الذي يمكن ان تلعبه الموازنة التعاقدية فالجميع متفق على الدور الرقابي للموازنة التعاقدية الا ان الأختلاف في درجة الفعَالية ، والباحث يرى ان سبب الأختلاف يعود بالدرجه الأساس الى الحداثه النسبية للموضوع .

جدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأختبار T لمحور الموازنة التعاقديه كأداة فعّاله للرقابة على الموارد الأقتصادية .

ت	التفاصيل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أختبار T
1	يمكن استخدام أساليب حديثة في الرقابة مثل استخدام التكاليف المعيارية والمقارنة المرجعية والموازنات لغرض الرقابة على المشاريع من حيث الكلفة وكفاءة الأداء .	39.102	0.581	39.102
2	قياس كلفة الخدمات التي تقدمها الشركات التي تم التعاقد معها لكي يتم مراقبة سعر بيعها الذي تحددة الشركات لتلك الخدمات مثل أسعار خدمات استخدام الطرق او الجسور او الخدمات الصحية او التعليمية .	28.386	0.726	28.386
3	من الضروري ان يتم تركيز الرقابة على أليات عقود المشاركة مع القطاع الخاص سواء كان محلي او اجنبي لانة عادة ما يتسلل منها الفساد المالي .	34.322	0.510	34.322
4	تساعد الموازنة التعاقدية على تقليل الانحرافات بين المبالغ المقدرة بموجب الأنفاق الأستثماري للموازنة و المبالغ الفعلية المخصصة لمشاريع التنمية في الموازنة .	29.032	0.653	29.032
5	تقديم الخدمات العامة الى المواطنين من قبل القطاع الخاص كخدمات الكهرباء او خدمات النقل او الأتصالات بموجب عقود المشاركة سوف يخفض من الأموال التي تساهم بها الدولة في موازنتها وتحد من الفساد المالي الذي يرافقها .	29.698	0.737	29.698
6	الموازنة التعاقدية تساهم بخفض العجز في موازنة الدولة العراقية نتيجة لمشاركة القطاع الخاص عبر عقود المشاركة P3S وتحملة تكاليف أعباء تقديم السلع والخدمات او من خلال عقود البوتO.T. B في توفير تكاليف اقامة بنى تحتية في البلاد وبجودة عالية .	29.044	0.707	29.044
7	ان الموازنة التعاقدية تخفض من التزامات الدولة في مجال التأمين نتيجة لتقاسم المخاطر بينها وبين القطاع الخاص المشارك في عقود المشاركة .	29.044	0.702	29.044
8	احكام الرقابة على الدفعات المالية التي تقدمها الدولة عن حصتها في عقود المشاركة مع القطاع الخاص وان تكون تلك الدفعات متوافقة مع ما يقدمة القطاع الخاص المشارك وأيضا يتناسب مع نسب انجاز مشاريع المشاركة .	29.305	0.723	29.305
9	ان مراقبة عقود الموازنة التعاقدية للدولة يجب ان تكون بعيدة عن تأثير الفاسدين على أجهزة الرقابة لذلك من الضروري ان ترتبط أجهزة الرقابة على عقود الموازنة برئيس مجلس الوزراء او برئيس البرلمان لضمان استقلاليتها وعدم التأثير عليها	34.082	0.645	34.082
10	من الضروري تشكيل جهاز رقابي فعال لمراقبة عقود موازنة الدولة المعدة على أساس الموازنة التعاقدية لمنع تغلغل الفاسدين من أجهزة الرقابة وغيرهم في صفقات عقود الموازنة التعاقدية .	38.570	0.586	38.570
		36.759	0.657	36.759

يبين الجدول (5) تحليل إجابات عينة البحث لمحور الموازنة التعاقدية عبر ألياتها كأداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية ، اذ ان المتوسط الحسابي يتراوح بين 4.20 للسؤال الثامن (ان أليات الموازنة التعاقدية بنوعيها عقود المشاركة وعقود البوت B.O.T سوف تؤدي الى زيادة الموجودات الرأسمالية للدولة العراقية فالجسور والمؤسسات الخدمية الأخرى في نهاية المطاف تصبح ملك للدولة وجزء من رأسمالها) و 4.60 للسؤال الأول (يحتاج تطبيق الموازنة التعاقدية الى توفر التشريعات القانونية التي تكون بمثابة بنى تحتية مثل قانون الاستثمار وتشريعات تسهل على السلطة التنفيذية ابرام عقود المشاركة P3S او عقود البوت B.O.T وغيرها)،

اذ يظهر التحليل اتفاق اراء عينة البحث مع ما طرحه الباحث عن الدور الذي تلعبه الموازنه التعاقدية في توفير البنى التحتية والمشاريع الأخرى رغم ندرة الموارد الاقتصادية للعراق .

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأختبار T لمحور الموازنة التعاقدية عبر أليـاتها أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية

ت	التفاصيل	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	أختبار T
1	يحتاج تطبيق الموازنة التعاقدية الى توفر التشريعات القانونية التي تكون بمثابة بنى تحتية مثل قانون الاستثمار وتشريعات تسهل على السلطة التنفيذية ابرام عقود المشاركة P3S او عقود البوت B.O.T وغيرها.	4.60	0.500	46.000
2	أن تكون للسلطة التنفيذية رغبه في تطبيق الأساليب الحديثة مثل الموازنة التعاقدية عند اعداد الموازنة العامة للدولة العراقية .	4.48	0.714	31.360
3	يتم تشكيل لجنة خبراء ترتبط مباشرة برئيس الوزراء للقيام بالتعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة بعيدا عن الإجراءات المعمول بها حاليا والتي بعضها جزء من الفساد المالي والإداري .	4.32	0.627	34.441
4	تحدد لجنة الخبراء بعد استشارة المختصيين الآلية المناسبة للتعاقد مع الشركات الأجنبية مثل ألية عقود البوت B.O.T او مشروعات المشاركة P3S وغيرها .	4.24	0.663	31.960
5	يتم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يتم اختيارها بناءا على أهميتها الأقتصادية والأجتماعية والتكنولوجية والأمنية للبلد قبل التعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة .	4.52	0.510	44.322
6	تحدد لجنة الخبراء مدة انجاز المشروع وتكاليفة والشركات التي يتم التعاقد معها على ان تتضمن العقود فقرات واضحة عن جودة المشروع وفقرات جزائية عند التلكؤ من قبل الشركات المنفذة .	4.28	0.792	27.033
7	تقوم لجنة الخبراء بتوفر الأرضية المناسبة للأعداد الموازنة العامة للدولة حسب أسلوب الموازنة التعاقدية بما في ذلك تدريب الكادر الذي يعد الموازنة وأيضا الكادر الذي يتابع تنفيذ المشاريع على ان يرأس ذلك احد الخبراء المرتبطين مباشرة برئيس الوزراء .	4.28	0.678	31.553
8	ان أليات الموازنة التعاقدية بنوعيها عقود المشاركة وعقود البوت B.O.T سوف تؤدي الى زيادة الموجودات الرأسمالية للدولة العراقية فالجسور والمؤسسات الخدمية الأخرى في نهاية المطاف تصبح ملك للدولة وجزء من رأسمالها.	4.20	0.645	32.533
9	تحقق الموازنة التعاقدية الأنسجام المطلوب بين التخطيط قصير الأجل (المشاريع التي تنجز باقل من سنة) والتخطيط طويل الأجل او الستراتيجي (المشاريع التي تنجز بأكثر من سنة) .	4.36	0.700	31.143
10	ان مشاركة القطاع الخاص مع الدولة في عقود المشاركة ضمن أليات الموازنة التعاقدية يتيح الفرصة للدولة ان تقدم سلع وخدمات لا تستطيع ان تقدمها بمفردها وبنفس الوقت تكون ذات جودة عالية	4.40	0.645	32.533
11	من الضروري ان تكون لدى لجنة الخبراء مجموعة معايير تهتدي بها عند التعاقد وأيضا مجموعة معايير لتقييم جودة المشاريع المنجزة من قبل الجهات المحلية (شركات القطاع العام) والشركات الأجنبية .	4.48	0.510	31.143
		4.38	0.635	46.418

ملاحظة : ان قيمة مستوى الدلالة لجميع قيم t اي P=0.000 لكل سؤال من اسئلة المحورين مع العلم ان قيمة t الجدولية هي 1.708 عند مستوى 0.05 و2.485 عند مستوى 0.01 . هذا يعني ان جميع قيم t معنوية بدرجة عالية وهناك فروق معنوية لاجابات المبحوثين لكل سؤال ولعموم كل محور.

خامسا : التحليل العاملي Factor Analysis

تعتمد فكرة التحليل العاملي على دراسة إجابات عينة البحث لكل محور من محاور الأستبانه ثم تقسم الأجابات الى مجموعات حسب تجانس قيم تلك المجموعات بحيث كل مجموعه تتكون من عدد من المتغيرات (أسئلة الأستبانه) وبنفس الوقت يبين طبيعة ارتباط كل متغير مع مجموعته ، فقد تكون العلاقه سالبه أي ذات تأثير عكسي او موجبه أي ذات تأثير طردي ، ولبيان أثر هذا التحليل في ترتيب المتغيرات حسب أهميتها من وجهة نظر إجابات عينة البحث نأخذ المحور الأول الموازنة التعاقديه كأداة فعّاله للرقابة على الموارد الأقتصادية كنموذج لهذا التحليل من وجهة نظر عينة البحث .

الجدول (6) يبين ان هذا التحليل أظهر لنا إجابات عينة البحث لمحور الموازنة التعاقديه كأداة فعّاله للرقابة على الموارد الأقتصادية بأنها تتكون من ثلاثة مجموعات تراوحت اجمالي قيمتها بين 3.243 للمجموعه الأولى و1.370 للمجموعه الثالثة وبنسب تراكميه تراوحت بين 32.431% للمجموعه الأولى و 60.994 % للمجموعه الثالثة وبنسبة تباين بلغت 32.431 للمجموعه الأولى و 13.703 للمجموعه الثالثة .

جدول (6) يبين تسلسل المجموعات حسب قيمها والنسب التراكميه لتباين كل منها

تسلسل المجموعة	اجمالي القيم لكل مجموعة	نسبة تباين المجموعه الأولى الى المجموع الكلي	النسب التراكميه لنسبة تباين المجموعة
1	3.243	32.431	32.431
2	1.486	14.860	47.291
3	1.370	13.703	60.994

الجدول (7) يوضح متغيرات المحور الاول مرتبة حسب مقدار التشبع لكل متغير أي حسب درجة ارتباط المتغير بالمجموعة ، أي ان هذا التحليل يرتب أهمية أسئلة هذا المحور من وجهة نظر إجابات عينة البحث وليس بناءا على ترتيبها في الأستبانة .

جدول (7) يبين مقدار التشبع للمتغيرات (أسئلة الأستبانة) ألأكثر تأثيرا في المحور ألأول الموازنة التعاقديه كأداة فعّاله للرقابة على الموارد الأقتصادية من وجهة نظر عينة البحث وليس كما مرتبة في الأستبانة .

رقم السؤال حسب الأستبانة	متغيرات المحور الأول الموازنة التعاقديه كأداة فعّاله للرقابة على الموارد الأقتصادية	مقدار التشبع
7	ان الموازنة التعاقدية تخفض من التزامات الدولة في مجال التأمين نتيجة لتقاسم المخاطر بينها وبين القطاع الخاص المشارك في عقود المشاركة .	0.828
6	الموازنة التعاقدية تساهم بخفض العجز في موازنة الدولة العراقية نتيجة لمشاركة القطاع الخاص عبر عقود المشاركة P3S وتحملة تكاليف أعباء تقديم السلع والخدمات او من خلال عقود البوت B .O.T في توفير تكاليف اقامة بنى تحتية في البلاد وبجودة عالية	0.748
10	من الضروري تشكيل جهاز رقابي فعال لمراقبة عقود موازنة الدولة المعدة على أساس الموازنة التعاقدية لمنع تغلغل الفاسدين من أجهزة الرقابة وغيرهم في صفقات عقود الموازنة التعاقدية .	0.666
8	احكام الرقابة على الدفعات المالية التي تقدمها الدولة عن حصتها في عقود المشاركة مع القطاع الخاص وان تكون تلك الدفعات متوافقة مع ما يقدمة القطاع الخاص المشارك وأيضا يتناسب مع نسب انجاز مشاريع المشاركة .	0.622
2	قياس كلفة الخدمات التي تقدمها الشركات التي تم التعاقد معها لكي يتم مراقبة سعر بيعها الذي تحددة الشركات لتلك الخدمات مثل أسعار خدمات استخدام الطرق او الجسور او الخدمات الصحية او التعليمية .	0.599
4	تساعد الموازنة التعاقدية على تقليل الانحرافات بين المبالغ المقدرة بموجب الأنفاق الأستثماري للموازنة و المبالغ الفعلية المخصصة لمشاريع التنمية في الموازنة .	0.511

الجدول (8) يبين ان هذا التحليل أظهر لنا إجابات عينة البحث لمحور الموازنة التعاقدية عبر ألياتها أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية بأنها تتكون من أربعة مجموعات تراوحت اجمالي قيمتها بين 3.271 للمجموعه الأولى و 1.037 للمجموعه الرابعة وبنسب تراكميه تراوحت بين 29.736 % للمجموعه الأولى و 67.106 % للمجموعه الرابعة وبنسبة تباين بلغت 29.736 للمجموعه الأولى و 9.423 للمجموعه الرابعة .

جدول (8) يبين تسلسل المجموعات حسب قيمها والنسب التراكميه لتباين كل منها

تسلسل المجموعة	اجمالي القيم لكل مجموعة	نسبة تباين المجموعه الأولى الى المجموع الكلي	النسب التراكميه لنسبة تباين المجموعة
1	3.271	29.736	29.736
2	1.740	15.821	45.556
3	1.334	12.126	57.682
4	1.037	9.423	67.106

الجدول (9) يوضح متغيرات المحور الثاني مرتبة حسب مقدار التشبع لكل متغير أي حسب درجة ارتباط المتغير بالمجموعة ، أي ان هذا التحليل يرتب أهمية أسئلة هذا المحور من وجهة نظر إجابات عينة البحث وليس بناءا على ترتيبها في الأستبانة .

جدول (9) يبين مقدار التشبع للمتغيرات (أسئلة الأستبانة) ألأكثر تأثيرا في المحور الثاني الموازنة التعاقدية عبر ألياتها أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية من وجهة نظر عينة البحث وليس كما مرتبة في الأستبانة .

رقم السؤال حسب الأستبانة	متغيرات المحور الثاني الموازنة التعاقدية عبر ألياتها أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية	مقدار التشبع
10	ان مشاركة القطاع الخاص مع الدولة في عقود المشاركة ضمن أليات الموازنة التعاقدية يتيح الفرصة للدولة ان تقدم سلع وخدمات لا تستطيع ان تقدمها بمفردها وبنفس الوقت تكون ذات جودة عالية .	0.721
7	تقوم لجنة الخبراء بتوفر الأرضية المناسبة للأعداد الموازنة العامة للدولة حسب أسلوب الموازنة التعاقدية بما في ذلك تدريب الكادر الذي يعد الموازنة وأيضا الكادر الذي يتابع تنفيذ المشاريع على ان يرأس ذلك احد الخبراء المرتبطين مباشرة برئيس الوزراء .	0.669
3	يتم تشكيل لجنة خبراء ترتبط مباشرة برئيس الوزراء للقيام بالتعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة بعيدا عن الإجراءات المعمول بها حاليا والتي بعضها جزء من الفساد المالي والإداري .	0.615
2	أن تكون للسلطة التنفيذية رغبه في تطبيق الأساليب الحديثة مثل الموازنة التعاقدية عند اعداد الموازنة العامة للدولة العراقية .	0.605
8	سوف تؤدي B.O.Tان أليات الموازنة التعاقدية بنوعيها عقود المشاركة وعقود البوت الى زيادة الموجودات الرأسمالية للدولة العراقية فالجسور والمؤسسات الخدمية الأخرى في نهاية المطاف تصبح ملك للدولة وجزء من رأسمالها.	0.553
5	يتم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يتم اختيارها بناءا على أهميتها الأقتصادية والأجتماعية والتكنولوجية والأمنية للبلد قبل التعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة .	0.542
9	تحقق الموازنة التعاقدية الأنسجام المطلوب بين التخطيط قصير الأجل (المشاريع التي تنجز باقل من سنة) والتخطيط طويل الأجل او الستراتيجي (المشاريع التي تنجز بأكثر من سنة) .	0.538

المبحث الرابع – ألأستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

1- ان بيئة العمل في القطاع الحكومي في الوقت الحاضر غير مناسبة من حيث الكادر الوظيفي والمتطلبات الأخرى لتطبيق الأسلوب الحديث في اعداد الموازنة العامة للدولة العراقية لذلك فهم يستخدمون طريقة موازنة البنود الذي ظهر عام 1921 .

2- ان أهمية الموازنة العامة للدولة العراقية للمواطنين العراقيين كبيرة جدا اذا ما علمنا ان رواتب الموظفين في المؤسسات الحكومية والمتقاعدين والقوات الأمنية وشبكة الحماية الاجتماعية تمول من موازنة الدولة وهذه الشرائح تشكل نسبة كبيرة من الشعب العراقي وان مدخلاتها من الموازنة تحرك النشاط الاقتصادي والصحي والاجتماعي في البلد ، ونظرا لأهمية الموازنة لقطاعات واسعة من السكان لذا من الضروري ان تعد وفق احدث الاساليب.

3- ان الموازنة العامة للدولة والمعدة حسب أسلوب البنود او الموازنة التقليدية قد ساهمت في اهدار المال العام في الجانب التشغيلي والاستثماري منها، وبالتالي يتم اصرف الأموال دون الحصول على ما يقابلها من انجاز ، ولدينا تجربة امدها ثلاثة عشر سنة حيث تخصص الأموال وتصرف ولكن دون انجاز يذكر واذا ما تم الحصول على انجاز معين فان تكاليفة مرتفعة مقارنة بدول الجوار.

4- ان ارتفاع نسبة الهدر والضياع والسرقة وما شابه ذلك في موازنة الدولة العراقية يتطلب اعتماد المعايير الكمية والكلفوية المناسبة في التعاقد من الشركات المحلية او العالمية .

ثاتيا : التوصيات

1- ان الموازنة التعاقدية تسهم في الحد من ظاهرة الفساد المالي وذلك لما توفره من وسائل وآليات للرقابة الداخلية من شأنها ان تمنع التلاعب والغش والتزوير بدرجة كبيرة بالرغم من امتزاج الفساد المالي والإداري والسياسي في العراق .

2- ان الموازنة التعاقدية تسهم في تخفيض عجز الموازنة بشكل عام و في الجانب الاستثماري بشكل خاص ، اذ ان آليات التعاقد بنوعيها ، عقود المشاركة وعقود البوت .B.O.T سوف توفر الكثير من الخدمات والبنى التحتية دون ان تدفع الدولة أي شيء سوى حصتها في عقود المشاركة ، بل ان المشاريع المقامة بموجب عقود البوت سوف تصبح بعد انتهاء العقد جزء من موجودات الدولة العراقية ومثالها الجسور والطرق والمصانع والمصافي والمشاريع العملاقة لنقل البترول وكذلك مشروع القناة الجافة لنقل البضائع عبر العراق من أسيا الى اوربا وبالعكس .

3- الموازنة التعاقدية ومن خلال آلياتها سوف توفر الخبرة اللازمة والاختصاصات المهمة التي يحتاجها البلد ، اذ يتم التعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة في تنفيذ مشاريع البوت .B.O.T .

4- الحركة الاقتصادية التي تنتج من الموازنة التعاقدية نتيجة لعقودها المتنوعة سوف تسهم بدرجة ما في الحد من مستوى البطالة وأيضا في نقل الخبرة والمعرفة الى البيئه العراقية .

5- الموازنة التعاقدية اذا ما أحسن اعدادها وتطبيقها فانها تسهم في تحقيق معالم عمرانية واضحة ومرئية للمشاريع في بغداد والمحافظات الامر الذي يسهم في رفع معنويات المواطنين ويقلل من الأعباء النفسية عليهم وخصوصا عندما يقارن المواطن بين بلده المهدم مع البلدان المجاورة الأقل ثروة والأكثر عمراننا.

6- الموازنة التعاقدية تسهم في إيجاد بيئة صناعية حديثة من خلال نقل تكنولوجيا المشاريع الى العراق وتبقى هذه التكنولوجيا متوطنة حتى بعد رحيل الشركات عند انتهاء عقودها ، فعندما يتم التعاقد مع شركة تويوتا على سبيل المثال لكي تقيم مصنع السيارات بالعراق او التعاقد مع الشركات الامريكية او الألمانية لتصنيع المنتجات بالعراق ونقل بعض مصانعها اليه كما يحدث في بلدان شرق اسيا او في تركيا وايران والسعودية ولو على نطاق اقل .

7- لتوفير عناصر النجاح لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية فلا بد من تهيئة البيئة المناسبه لها من خلال مجموعة من الإجراءات والتشريعات التنظيميه والقانونية المناسبة وان يتم الاعداد لهذا الامر في اعلى مستويات الدولة العراقيه .

المصادر

1- العبيدي ، الجزراوي ، علاويين ، المحاسبة الحكومية ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، مكتبة الدار الشامية للنشر ، 1998 م .

2- سلوم ، المهايني ، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة – دراسة ميدانية للموازنة العراقية ، بغداد العراق ، مجلة الإدارة ولاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2007 .

3- الحجاوي ، حسام أبو علي ، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية ، الطبعة الثانية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2004 م .

4- الرشيدي، المفلح ، الموازنة العامة للدولة – التطوير اصبح ضرورة ، مجلة التنمية الإدارية ، العدد 137 ، معهد الإدارة العامة ، الرياض السعودية ، 2015 .

5- جدوع ، ياسر حامد عباس ، مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في اعداد الموازنة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والاعمال – جامعة جدارا ، اربد الأردن ، 2015

المصادر من الانترنيت :

1-http://council.nyc.gov/downloads/pdf/budget/2014/contracts.pdf.

2-https://www.uaf.edu/finserv/omb/budget-planning/.

3-https://grants.nih.gov/grants/how-to-apply-application-guide/format-and-write/develop-your-budget.htm

4- http://patriotplaintalk.blogspot.com/2011/04/what-does-contractual-mean-in-line-item.html.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة
قسم المحاسبة

م/ الأستبانة Questionnaire

الآساتذة المحترمون

ـ نماذج الأسئلة التي بين أيديكم هي جزء من متطلبات البحث الموسوم :

(الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية)

- يرجى قراءة نماذج ألأسئلة قبل وضع علامة (√) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة .
- يتطلع الباحث إلى إجابتكم من خلال المعرفة والخبرة التي تملكونها .
- ارجو كتابة اي ملاحظة ترونها مناسبة على ظهر الاستماره .

مع فائق الشكر والاحترام

معلومات عامة

الشهادة :
الأختصاص :
الوظيفة الحالية (اللقب العلمي) :
عدد سنوات الخبرة :

أ.م. د. ناجي شايب ألركابي
أستاذ زائر في جامعة الينوي الأمريكية
للعام 2013- 2014

أولاً : الموازنة التعاقدية كاداة فعالة للرقابة على الموارد الاقتصادية .

ت	الفقرة	أتفق تماماً	أتفق	اتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا اتفق تماماً
1-	يمكن استخدام أساليب حديثة في الرقابة مثل استخدام التكاليف المعيارية والمقارنة المرجعية والموازنات لغرض الرقابة على المشاريع من حيث الكلفة وكفاءة الأداء .					
2-	قياس كلفة الخدمات التي تقدمها الشركات التي تم التعاقد معها لكي يتم مراقبة سعر بيعها الذي تحدده الشركات لتلك الخدمات مثل أسعار خدمات استخدام الطرق او الجسور او الخدمات الصحية او التعليمية .					
3-	من الضروري ان يتم تركيز الرقابة على أليات عقود المشاركة مع القطاع الخاص سواء كان محلي او اجنبي لانه عادة ما يتسلل منها الفساد المالي .					
4-	تساعد الموازنة التعاقدية على تقليل الانحرافات بين المبالغ المقدرة بموجب الأنفاق الأستثماري للموازنة و المبالغ الفعلية المخصصة لمشاريع التنمية في الموازنة .					
5-	تقديم الخدمات العامة الى المواطنين من قبل القطاع الخاص كخدمات الكهرباء او خدمات النقل او الأتصالات بموجب عقود المشاركة سوف يخفض من الأموال التي تساهم بها الدولة في موازنتها وتحد من الفساد المالي الذي يرافقها .					
6-	الموازنة التعاقدية تساهم بخفض العجز في موازنة الدولة العراقية نتيجة لمشاركة القطاع الخاص عبر عقود المشاركة P3S وتحمله تكاليف أعباء تقديم السلع والخدمات او من خلال عقود البوتB .O.T في توفير تكاليف اقامة بنى تحتية في البلاد وبجودة عالية .					
7-	ان الموازنة التعاقدية تخفض من التزامات الدولة في مجال التأمين نتيجة لتقاسم المخاطر بينها وبين القطاع الخاص المشارك في عقود المشاركة .					
8-	احكام الرقابة على الدفعات المالية التي تقدمها الدولة عن حصتها في عقود المشاركة مع القطاع الخاص وان تكون تلك الدفعات متوافقة مع ما يقدمه القطاع الخاص المشارك وأيضا يتناسب مع نسب انجاز مشاريع المشاركة .					
9-	ان مراقبة عقود الموازنة التعاقدية للدولة يجب ان تكون بعيدة عن تأثير الفاسدين على أجهزة الرقابة لذلك من الضروري ان ترتبط أجهزة الرقابة على عقود الموازنة برئيس مجلس الوزراء او برئيس البرلمان لضمان استقلاليتها وعدم التأثير عليها .					
10-	من الضروري تشكيل جهاز رقابي فعال لمراقبة عقود موازنة الدولة المعدة على أساس الموازنة التعاقدية لمنع تغلغل الفاسدين من أجهزة الرقابة وغيرهم في صفقات عقود الموازنة التعاقدية .					

ثانيا : الموازنة التعاقدية عبر ألياتها أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية

ت	الفقرة	أتفق تماماً	أتفق	اتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا اتفق تماماً
-1	يحتاج تطبيق الموازنة التعاقدية الى توفر التشريعات القانونية التي تكون بمثابة بنى تحتية مثل قانون الاستثمار وتشريعات تسهل على السلطة التنفيذية ابرام عقود المشاركة P3S او عقود البوت B.O.T وغيرها .					
-2	أن تكون للسلطة التنفيذية رغبه في تطبيق الأساليب الحديثة مثل الموازنة التعاقدية عند اعداد الموازنة العامة للدولة العراقية .					
-3	يتم تشكيل لجنة خبراء ترتبط مباشرة برئيس الوزراء للقيام بالتعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة بعيدا عن الإجراءات المعمول بها حاليا والتي بعضها جزء من الفساد المالي والإداري .					
-4	تحدد لجنة الخبراء بعد استشارة المختصيين الآلية المناسبة للتعاقد مع الشركات الأجنبية مثل ألية عقود البوت B.O.T او مشروعات المشاركة P3S وغيرها .					
-5	يتم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي يتم اختيارها بناءا على أهميتها الأقتصادية والأجتماعية والتكنولوجية والأمنية للبلد قبل التعاقد مع الشركات الأجنبية الرصينة .					
-6	تحدد لجنة الخبراء مدة انجاز المشروع وتكاليفه والشركات التي يتم التعاقد معها على ان تتضمن العقود فقرات واضحة عن جودة المشروع وفقرات جزائية عند التلكؤ من قبل الشركات المنفذة .					
-7	تقوم لجنة الخبراء بتهيئة الأرضية المناسبة لأعداد الموازنة العامة للدولة حسب أسلوب الموازنة التعاقدية بما في ذلك تدريب الكادر الذي يعد الموازنة وأيضا الكادر الذي يتابع تنفيذ المشاريع على ان يرأس ذلك احد الخبراء المرتبطين مباشرة برئيس الوزراء .					
-8	ان أليات الموازنة التعاقدية بنوعيها عقود المشاركة وعقود البوت B.O.T سوف تؤدي الى زيادة الموجودات الرأسمالية للدولة العراقية فالجسور والمؤسسات الخدمية الأخرى في نهاية المطاف تصبح ملك للدولة وجزء من رأسمالها.					
-9	تحقق الموازنة التعاقدية الأنسجام المطلوب بين التخطيط قصير الأجل (المشاريع التي تنجز باقل من سنة) والتخطيط طويل الأجل او الستراتيجي (المشاريع التي تنجز بأكثر من سنة) .					
-10	ان مشاركة القطاع الخاص مع الدولة في عقود المشاركة ضمن أليات الموازنة التعاقدية يتيح الفرصة للدولة ان تقدم سلع وخدمات لا تستطيع ان تقدمها بمفردها وبنفس الوقت تكون ذات جودة عالية .					
-11	من الضروري ان تكون لدى لجنة الخبراء مجموعة معايير تهتدي بها عند التعاقد وأيضا مجموعة معايير لتقييم جودة المشاريع المنجزة من قبل الجهات المحلية (شركات القطاع العام) والشركات الأجنبية .					